اللاجئون الفلسطينيون بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي
«دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب»

خالد خليل أحمد الشيخ عبد الله[1*]، منصور أحمد أبو كريم[1]

Khaled Khalil Ahmad Al-Sheikh Abdallah[1*], Mannsour Ahmad Abu Karim[1]

Khalidkh75@hotmail.com

ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح، وبيان حقوق اللاجئ في القانون الدولي، ومعرفة مفهوم اللاجئ الفلسطيني، وتوضيح حقوق اللاجئين الفلسطينيين في قرار رقم (194)، وتتبع دور الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وفضح محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» في تصفية قضية اللاجئين، وإبراز تداعيات «صفقة القرن» على قضية اللاجئين الفلسطينيين، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج؛ أهمها:

- *إن القرارات الذي اتخذتها إدارة الرئيس "ترامب" بوقف عمل "الأونروا" وضعت منظمة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية أمام تحديات مصيرية ومعقدة.*
- *إن الموقف الأمريكي جاء متماشيًا مع الرؤية الإسرائيلية بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلّا أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والموقف العربي الإسلامي والدولي الداعم "للأونروا" ساهم في استقرارها نوعًا ما، وعدم دفعها للانهيار الذاتي،*
- *وقفت الولايات المتحدة الأمريكية كعادتها إلى جانب إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.*
- *خرجت الدراسة بعدة توصيات؛ أهمها:*
- *هناك ضرورة ماسة لإيجاده جبهة قوية ووطنية وتشمل الكل الفلسطيني لمواجهة كل الاحتمالات الحاضرة والمحتملة القاضية بإنهاء عمل "الأونروا" وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.*
- *زيادة تفعيل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن مناطق "الأونروا" الخمس، مع تفعيل قوي للدور القانوني للدفاع حقوق اللاجئين، وتفعيل دور اللجان الشعبية لتشكيل حراك شعبي يمكن أن يكون جاهز للرد على أي التفاف أو إنهاء لعمل "الأونروا" وقضية اللاجئين.*

الكلمات المفتاحية: *قرار عودة اللاجئين (194)- اللاجئين الفلسطينيين- صفقة القرن.*

Palestinian refugees between recognition by international law and American denial
Case study: The administration of former US President Donald Trump

Abstract

This study aimed to identify the concept of the refugee in terms of language and terminology, to explain the rights of the refugee in international law, to know the concept of the Palestinian refugee, to clarify the rights of the Palestinian refugees in Resolution No. (194), and "Donald Trump" in liquidating the refugee issue, and highlighting the repercussions of the "deal of the century" on the Palestinian refugee issue. Moreover, the study relied on the analytical descriptive approach.

The study reached several results the most important of them:

- *The decisions taken by President Trump's administration to stop the work of "UNRWA" have placed the United Nations and the Palestinian cause in front of crucial and complex challenges.*
- *The American position came in line with the Israeli vision to liquidate the Palestinian refugee issue, but the official and popular Palestinian position and the Arab, Islamic, and international position in support of "UNRWA" contributed to its stability somewhat, and did not push it to self-collapse.*
- *The United States of America, as usual, stood by Israel at the expense of the rights of the Palestinian people, the foremost of which is the right of return of refugees, the right of the Palestinian people to self-determination, and the establishment of their independent state with Jerusalem as its capital.*
- *The study came out with several recommendations; the most important of them:*
- *There is an urgent need to create strong and national front that includes all Palestinians to face all the present and potential possibilities that call for ending the work of "UNRWA" and liquidating the Palestinian refugee issue.*
- *Increasing the activation of the Refugee Affairs Department of the Palestine Liberation Organization within the five "UNRWA" areas, with a strong activation of the legal role to defend the rights of refugees, and activating the role of the popular committees to form a popular movement that can be ready to respond to any detour or termination of the work of "UNRWA" and the refugee issue.*

Keywords: *The Decision to Return Refugees (194) - Palestinian Refugees - The Deal of the Century.*

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

مقدمة

تعد ظاهرة اللجوء من أقدم الظواهر التي عرفتها البشرية، باعتبارها ظاهرة ملازمة للخوف والاضطهاد والاستبداد، فما من حضارة عاشت في الماضي إلّا وعرف أهلها الانتقال من مكان إلى آخر بحثًا عن الأمان للابتعاد عن الخطر الذي يهددهم ويهدد حياتهم.

تضمن ميثاق منظمة الأمم المتحدة عام 1945م نصوصًا واضحةً بشأن حقوق الأفراد؛ وبحق تقرير المصير لجميع الشعوب؛ ومع ذلك فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م قرار تقسيم فلسطين رقم (181)، وإثر صدوره صعَّدت العصابات الصهيونية عبر توسيعها لعمليات الإرهاب والقتل والإبادة ضد الشعب الفلسطيني، وبعد أن انسحبت بريطانيا من فلسطين ونشبت فيها حرب عام 1948م، بلغت العمليات ذروتها؛ ما أدى إلى لجوء معظم أبناء شعب فلسطين من وطنهم وأراضيهم وجعلهم يعيشون في الشتات كلاجئين، لتتبنى بعدها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948م القرار رقم (194) الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين، ولتنشأ بعدها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عام 1949م.

سعت إدارة الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية «دونالد ترامب» منذ وصولها للبيت الأبيض عام 2017م، إلى إعادة ترتيب منطقة الشرق الأوسط، ومن أجل سرعة تحقيق ذلك رأت ضرورة تصفية القضية الفلسطينية لسهولة تمرير التعاون العربي– الإسرائيلي، لذلك اتخذت مجموعة من الخطوات والقرارات كانت في معظمها في غير صالح الحقوق الفلسطينية، حيث كانت البداية مع قرار نقل السفارة الأمريكية لمدينة القدس والاعتراف بها عاصمة لإسرائيل، ومن ثم قرار وقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بهدف الإسراع في تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.

اتخذ الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» عدة قرارات معادية لحقوق الشعب الفلسطيني ومستقبله، حيث حملت هذه القرارات أبعادًا تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، من خلال انتهاك الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفرض وقائع جديدة على الأرض لمصلحة إسرائيل، ومعاقبة الفلسطينيين على تمسكهم بثوابتهم الوطنية وحقوقهم المشروعة، والتي من أهمها حق عودة اللاجئين حسب القرار رقم (194)، حيث اعتبرت هذه القرارات جزءًا لا يتجزأ من «صفقة القرن».

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في أنها تعالج قضية من أهم القضايا المعاصرة على الصعيدين الإقليمي والدولي، وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما أنَّ لهذه الدراسة أهمية نظرية وتطبيقية للباحثين وصنّاع القرار، بحيث يمكن الاستفادة منها من خلال ما توصّلت إليه من نتائج وتوصيات، حيث تنبع أهمية الدراسة من الآتي:

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

1. الأهمية النظرية

تعتبر هذه الدراسة إضافة للمعرفة الإنسانية بالمكتبات العربية، التي تساعد على توضيح حقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وأهمها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى قراهم ومدنهم الفلسطينية التي هجروا منها بعد أن احتلتها إسرائيل عام 1948م.

2. الأهمية التطبيقية

تكمن أهمية هذه الدراسة في تطرقها لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث تحاول الدراسة الاسهام من خلال نتائجها في حث المسؤولين في الحكومة الفلسطينية على بذل المزيد من الجهود في الاهتمام بهذه القضية، وبمحاولات الإدارات الأمريكية إنهاء عمل «الأونروا»، عبر انكارهم لقرار منظمة الأمم المتحدة رقم (194)، الخاص بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، إلى جانب حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وشرعية نضاله لانتزاع هذه الحقوق وممارستها.

مشكلة الدراسة

يعد موضوع اللاجئين من المواضيع التي أخذت في الظهور بشكل واسع، حيث أصبح من أهم المسائل البحثية المعاصرة التي هي بحاجة إلى تحليل معمق، لذلك؛ تطرقت الدراسة لجملة من العناصر المتضمنة للأصول الفكرية والنظرية المختصة بموضوع اللاجئين بشكل عام، واللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، من حيث المفهوم والأسباب التي أدت إلى اللجوء، وصولًا إلى مجموعة من القوانين الدولية التي تختص باللاجئ الفلسطيني والتي أهمها قرار العودة رقم (194)، الذي وضع قضية اللاجئين الفلسطينيين أمام مسؤولية دولية وقانونية وأخلاقية تجاه الفلسطينيين الذين شُردوا من مدنهم وقراهم الأصلية، ليصبحوا بذلك لاجئين لهم صفة قانونية خاصة. ومن ثم؛ يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما تداعيات السياسات الأمريكية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني؟

تساؤلات الدراسة

- ما مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح؟
- ما حقوق اللاجئ في القانون الدولي؟
- ما مفهوم اللاجئ الفلسطيني؟
- ما حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194)؟
- ما الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين؟
- كيف حاولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تصفية قضية اللاجئين؟
- كيف ستؤثر "صفقة القرن" على قضية اللاجئين الفلسطينيين؟

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، فإن هذه الدراسة تسمو لتحقيق الهدف الرئيس، وهو: توضيح السياسات الأمريكية التي اتبعتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني.

ويتفرع منه الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف إلى مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح.
- بيان حقوق اللاجئ في القانون الدولي.
- معرفة مفهوم اللاجئ الفلسطيني.
- توضيح حقوق اللاجئين الفلسطينيين في قرار رقم (194).
- تتبع دور الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- فضح محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" في تصفية قضية اللاجئين.
- إبراز تداعيات «صفقة القرن» على قضية اللاجئين الفلسطينيين.

حدود الدراسة

اقتصرت حدود الدراسة على الحدود الآتية:

- الحد الزمني: منذ تولي «دونالد ترامب» منصب رئيس الولايات المتحدة من الفترة 2017م إلى 2021م.
- الحد المكاني: فلسطين والولايات المتحدة الأمريكية.
- الحد الموضوعي: اللاجئين الفلسطينيين بين اعتراف القانون الدولي والإنكار الأمريكي «دراسة حالة: إدارة الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب».

منهجية الدراسة

ارتباطًا بموضوع الدراسة، وتتبع مشكلتها البحثية، فإنَّ الباحثان قد راعا التكامل المنهجي واستخلاص النتائج، والاسترشاد بالأسس والقواعد العلمية لـ «المنهج الوصفي التحليلي».

ويستخدم المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الأوضاع الراهنة للظواهر من حيث خصائصها، وأشكالها، وعلاقاتها، والعوامل المؤثرة في ذلك، حيث يقوم هذا المنهج على متابعة ورصد دقيق لظاهرة أو حدث معين (عليان وغنيم، 2000: 42)، من أجل التعرف على هذه الظاهرة من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج تساعد في تحليل الواقع (عطوي، 2000: 172-173).

وقد استخدم الباحثان هذا المنهج لتوضيح وتحليل دور إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» في تغيير صفة اللاجئ الفلسطيني، وانكاره لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين في القرار الأممي رقم (194) لتمرير «صفقة القرن».

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

هيكلية الدراسة

وفقاً للمنهاج العلمي؛ قسم الباحثان هذه الدراسة على النحو الآتي:

المبحث الأول: اللاجئون الفلسطينيون في القانون الدولي.

المبحث الثاني: السياسات الأمريكية لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني.

المبحث الأول: اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي

ترافقت السياسات الإسرائيلية للسيطرة على فلسطين وتهويد المكان والزمان، بظهور عدد كبير من المشاريع لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين؛ وقد تم الترويج لها من خلال عدة مشاريع تعمل على تصفية القضية الفلسطينية من مضمونها الأساسي وهو حق اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من بيوتهم وقراهم ومدنهم، كان آخرها مشروع الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» الهادف إلى توطين العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء المختلفة، بغية تصفية قضية اللاجئين، لتتساوق التصورات الأمريكية بشكل كامل وغير عادل مع المواقف الإسرائيلية التي لا تعترف بقرارات الشرعية الدولية، والتي من ضمنها قرار رقم (194) الذي يعد من أهم القرارات ذات الصلة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم فلسطين.

يعرض هذا المبحث من الدراسة مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح، والتعريف الإجرائي له، وحقوق اللاجئ في القانون الدولي، ومفهوم اللاجئ الفلسطيني، وأخيراً اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194).

أولًا: مفهوم اللاجئ (Refugee):

يحتل موضوع اللجوء أهمية كبيرة ومتزايدة في العصر الحديث نتيجة تزايد حجمه، وتفاقم انتشاره في مختلف أنحاء العالم، حيث كان من أبرز نتائج الحروب والصراعات انتقال الأفراد والجماعات من موطنهم الأصلي إلى دول أخرى بحثًا عن الأمن والأمان وتتفاقم المشكلة عندما يحرم هؤلاء من حق العودة إلى بلدهم ومدنهم وقراهم، لذلك؛ يتناول هذا الجزء من الدراسة مفهوم اللاجئ من حيث اللغة والاصطلاح.

مفهوم اللاجئ من حيث اللغة

اللاجئ اسم فاعل من لجَأَ وهو من لاذ هاربًا من بَلَدِه إلى بلدٍ آخر فراراً من اضطهاد سياسي أو ظلم أو حرب أو مجاعة، حيث جاء في «لسان العرب لابن منظور»؛ لَجَأَ لَجْأً ولُجُوءًا ولَجِئَ، لَجَأَ إلى الشيءِ والمكان. والْتَجَأَ ولَجْئًا: إلى الحصن أو غيره: لاذ إليه واعتصم بِهِ (ابن منظور، د/ت: 152)، وذكر «أحمد رضا» في «معجم متن اللغة»؛ أَلْجَأَ أمره إلى الله: أسنده، ويقال أَلْجَأَهُ من الشيءِ: عَصَمَهُ وحصَّنه في ملجأٍ منه، والْتَجَأَ إليه: لاذ وتحصن به (رضا، 1958: 150)، ويقال: لَجَأَ والْتَجَأَ إلى فلان: استند إليه واعتضد به، ولَجَأَ والتَجَأَ عنه: عدل عنه إلى غيره (المعجم الوسيط، 2004: 815).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

واللاجئ جمعه لاجِئُون: من لاذ بغير وطنه فراراً من اضطهاد أو حرب أو مجاعة (المعجم الوسيط، 2004: 815)، وهرب من بلاده لأمر سياسي أو غيره، ولجأ الى بلاد سواها، واللَّجَأُ والمَلْجَأُ: المَعقِل والمَلاذ والالتجاء الآمن، وجمعها مَلاجئُ: وهي مكان يُعَدُّ في المدن ونحوها لتجمع السكان به في اثناء الغارات الجوية (المنجد، 1992: 713)، حيث تحال أصل كلمة «لاجئ» في اللغة العربية إلى قدسية مبدأ الحماية، فكلمة «ملجأ» تعني المكان الذي يأوي إليه الإنسان بحثًا عن الحماية أو الحصانة، وهي غالبًا ما تستخدم كملجأ للغريب الذي يطلب الإجارة (شعبان، 2013)، وقد ورد في القرآن الكريم بقول الله U ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنْ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ w (سورة التوبة/ الآية: 6).

مفهوم اللاجئ من حيث الاصطلاح

ينطبق مصطلح اللاجئ على الشخص الذي غادر وطنه الأصلي رغمًا عنه بحثاً عن ملاذ آمن خارج وطن المنشأ، نتيجة عدوان خارجي، أو غزو أجنبي، أو احتلال، أو أحداث خطيرة عملت على تهديد السلامة العامة في جزءٍ معين من وطنه، أو وطنه كله (عمايرة، 2018: 24)، كما ويعرف اللاجئ بأنه «أي فرد يترك مكان سكنه ويجبر على ذلك ويهاجر إلى منطقة جغرافية ثانية، بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو الانتماء لمجموعة مجتمعيه معينة أو تبنيه لآراء سياسية محددًا» (أبو حسونة، 2016: 31).

صاغت منظمة الأمم المتحدة من خلال اتفاقية جنيف عام 1951م في مادتها الأولى تعريفًا للاجئ على أنه «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو بلد إقامته المعتادة، بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب الدين، أو القومية، أو الانتماء إلى طائفة اجتماعية معينة، أو إلى رأي سياسي معارض، ولا يستطيع بسبب ذلك الخوف أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو العودة إليه، خشية التعرض للاضطهاد» (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023).

كما وتعرّف المنظمات الدولية والمواثيق الدولية المختصة اللاجئ بأنه «الشخص الذي فرَّ من بلده جراء خطر التعرض للاضطهاد ولانتهاكات في حقوقه الإنسانية، حيث تكون المخاطر التي تتهدد سلامته وحياته وأسرته قد بلغت حد اضطراره إلى أن يختار المغادرة وطلب السلامة والأمن خارج بلاده، لأن الحكومة في بلده غير قادرة أو غير راغبة في توفير الحماية له، وللاجئ الحق في التمتع بالحماية الدولية حسب القوانين الدولية» (الغزالي، 2017).

عرفت المنظمات الإقليمية اللاجئ بشكل أكثر شمولاً، فقد جاء في المادتين الأولى والثانية من القانون الأساسي لمنظمة الوحدة الإفريقية ضمن معاهدة 10 أيلول/ سبتمبر عام 1969م أن لفظ لاجئ يطلق على «أي إنسان اضطر إلى مغادرة مسكنه الوطني واللجوء إلى مكان آخر خارج مسكنه الأصلي أو الوطني، وذلك بسبب عدوان خارجي أو احتلال أو هيمنة أجنبية، أو بسبب حوادث تخل إخلالًا خطراً بالنظام العام» (صالح، 2013: 36).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ومن التعريفات المهمة للاجئ هو تعريفه في الاتفاقية العربية الخاصة باللاجئين لعام 1994م، حيث اعتبرت الاتفاقية بأن اللاجئ هو: «كل شخص يوجد خارج بلد جنسيته أو مقر إقامته الاعتيادية في حالة كونه عديم الجنسية، ويخشى لأسباب معقولة أن يضطهد بسبب عرقه، أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو لآرائه السياسية، وهو الشخص الملتجأ إلى غير بلده الأصلي، أو مقر إقامته، بسبب العدوان، أو وقوع كوارث، أو اختلال بالنظام العام لهذا البلد» (عمايرة، 2018: 25-26).

وعرف «الشيب والناصري» اللاجئ بأنه: «الشخص الذي خرج من بلده الذي يحمل جنسيته بسبب خوفه التعرض للاضطهاد لأسباب عديدة أهمها العرق والدين والانتماء، ولا يستطيع أو لا يرغب بحماية ذلك البلد بسبب الخوف، أو هو كل من لا جنسية له وهو خارج بلده السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد» (الشيب والناصري، 2017).

يتضح للباحثان بأن المفاهيم السابقة للاجئ تتسع من حيث أنه ليس هناك تعريف محدد للاجئ يعبر بشكل مباشر عن المعنى الدقيق للمفهوم، وهذا ما يثير الجدل حول طبيعة ومحتوى هذا المفهوم، لذلك؛ ومن المعطيات السابقة للتعاريف التي ذكرتها الدراسة، حاول الباحثان وضع تعريف للاجئ، حيث يعرف الباحثان «اللاجئ» إجرائيًا بأنه: «الشخص الفار من الصراع المسلح أو الاضطهاد والعيش في ظروف خطرة لا تُحتمل، تدفعه إلى عبور الحدود بحثًا عن ملاذ آمن في الدول المجاورة، وبالتالي يتم الاعتراف به دوليًا كلاجئ من خلال قرارات الأمم المتحدة، ويحصل على المساعدة من الدول ومنظمات الدولية والإقليمية».

كما ويتبين للدراسة بأن أهم أسباب اللجوء هي:

- الحروب والاضطهاد والخوف من القتل وعدم الأمان، والخطر في حال العودة.
- استخدام العنف والابتزاز والتمييز بسب العرق والدين والتوجهات والآراء السياسية.
- الالتحاق الإجباري للمشاركة في حرب أو نزاع أو فرض حمل السلاح.
- ممارسة التعذيب والمعاملة غير الإنسانية.

ثانيًا: حقوق اللاجئ في القانون الدولي

تنظم حق اللجوء قوانين وطنية واتفاقيات ومواثيق دولية؛ فقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948م على منح حق اللجوء، وألزم الدول التي تمنحه بحماية اللاجئ، وبعد ذلك؛ وتحديدًا في عام 1951م فصَّلت «معاهدة جنيف» حق اللجوء وصفة اللاجئ، حيث نصت المعاهدة على استثناء المتابعات المترتبة على جرائم الحق العام، إذ لا تشمل الحماية الناتجة عن الحصول على حق اللجوء إلّا الأخطار والمتابعات الناجمة عن خلفية سياسية أو عرقية أو دينية أو نحو ذلك.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يتمتع اللاجئين بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا، ولعل أهمها الحق في الحياة، والحماية من التعذيب، ومن سوء المعاملة، والحق في حرية التنقل، والحق في ترك بلد ما، وقد تأكدت هذه الحقوق مرةً أخرى عند النص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهدين الدوليين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م الذين يشكلان سويًا الصك الدولي لحقوق الإنسان، فتنطبق على اللاجئ باعتباره إنسان العديد من الحقوق المعترف بها على المستوى العالمي في المواثيق الدولية الخاصة لحقوق الإنسان فالحق في اللجوء باعتبار أنه حق وثيق الصلة بحقوق الإنسان، فحالة اللجوء التي يجد فيها الشخص نفسه مضطراً إلى ترك مكان إقامته الدائم هربًا و خوفًا على حياته إنما ناتجًا عن تعرضه لانتهاك حق من حقوقه كإنسان (الجزيرة، 2016).

إن حقوق الإنسان ثابتة وغير قابلة للتصرف، وإلى جانب ذلك؛ هنالك معاهدات دولية وإعلانات دولية تنطوي على أحكام تهم اللاجئين على غرار اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949م الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، ومعاهدة عام 1954م الخاصة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية بسبب الأصل أو العرق أو الديانة أو الانتماء إلى جماعة سياسية، بالإضافة إلى «إعلان الأمم المتحدة» بشأن الملجأ الإقليمي والذي اسند في جوهره على مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة، إذ نص في ديباجته بأن منح اللجوء هو عمل سلميًا وإنسانيًا وليس سياسيًا، وبالتالي لا تستطيع أي دولة أخرى أن تعتبره عمل غير ودي (سايغي، 2016).

كما نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان صراحةً في المادة رقم (14) منه بأن «لكل فرد حق التماس ملجأً في بلدان أخرى، والتمتع به، خلاصًا من الاضطهاد، وبأنه لا يمكن التذرع بهذا الحق إذا كانت هناك ملاحقة ناشئة بالفعل عن جريمة غير سياسية، أو عن أعمال تناقض مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها» (الامم المتحدة، 2023).

لذلك؛ ترهن جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة منح اللجوء بمعايير أساسية، منها أن يكون اللاجئ تعرض فعلًا للاضطهاد أو لخطر حقيقي على حياته، ولا يُمنح اللجوء من منطلق مخاوف أو توقعات بتعرض المعني للاضطهاد إلّا إذا كان يجري في بلده نزاع مسلح قد يُعرضه لخطر الموت في حال عودته، ويُطلق عادة على هذا النوع من اللجوء «اللجوء الإنساني»، فيجب أن يكون اللاجئ تعرض للاضطهاد أو التهديد بالقتل بسبب مواقفه السياسية أو نضاله الحقوقي من أجل الحريات والديمقراطية في بلده، وفي هذه الحالة يُوصف اللاجئ بـ»اللاجئ السياسي» وهو أكثر أصناف اللجوء شيوعًا، لا سيما بين رعايا دول العالم الثالث، حيث يسود الاستبداد، ومصادرة الحريات، والقمع السياسي، بشكل دائم ومستمر (الجزيرة، 2016).

ويعد منح حق اللجوء عمل سيادي، أي إن الدولة هي المسؤولة عن إعطاء حق اللجوء للأشخاص الفارين من دولتهم إلى هذه الدولة، أي أن قبول الشخص كلاجئ حق من حقوق الدولة وحدها، وهي من تقرر منح الأشخاص حق اللجوء إلى دولتهم والإقامة فيها كلاجئ أو الرفض،

كما يحق للدولة رفض اللجوء لأي شخص وفي هذه الحالة يقوم ذلك الشخص بطلب اللجوء إلى دولة أخرى للحصول على ملجأ آمن له (مقدادي، 2018، 11-12).

ثالثًا: مفهوم اللاجئ الفلسطيني

نشأت مأساة اللاجئين الفلسطينيين مع استيلاء العصابات الصهيونية على أرض فلسطين عام 1948م، والتي تعد إحدى التجليات المؤلمة لنكبة فلسطين وشعبها الذين أرغموا على الهرب من ديارهم، والتشرد في فلسطين نفسها، وفي الأقطار العربية المجاورة، وهؤلاء اللاجئون ينتمون إلى كل مدن وقرى فلسطين، والذين بلغت نسبتهم نحو (58%) (صالح، 2022: 71)، ودمر الصهاينة نحو (400) قرية ومدينة كانت قائمة قبل الحرب والفترة التي تلتها، وبحلول منصف عام 1948م، أضحت أغلبية تلك القرى والمدن الفلسطينية في حالة دمار كامل أو جزئي، وغير صالحة للسكن (موريس، 2013: 48).

سمحت نتائج حرب عام 1948م لإسرائيل بتحقيق أحد أهم أهدافه الإستراتيجية والمتمثلة في تغيير المعادلة الديموغرافية على أرض فلسطين لتصبح لصالح اليهود، وذلك عبر استغلال الحرب وظروفها في القيام بأوسع عملية تطهير عرقي في العصر الحديث، وهذا ما أدى الى ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، فقد تم تشريد ما يقارب (940) ألف فلسطيني (الشيب والناصري، 2017)، من أصل مليون و (390) ألف الى خارج الأرض التي قام عليها اليهود عليها كيانهم (صالح، 2022: 71)، كما أسفرت حرب حزيران/ يونيو عام 1967م عن نزوح آخر للشعب الفلسطيني.

كما عرفت جامعة الدول العربية اللاجئ الفلسطيني بأنه «كل شخص اضطرته ظروف القتال في فلسطين إلى ترك محل إقامته، فأصبح بعد أن تقطعت به أسباب العيش في حاجة إلى الإغاثة» (الشريف، 2016).

أما اللاجئ في التعريف الفلسطيني؛ فقد نصت المادة الخامسة من الميثاق الوطني الفلسطيني، وهي مادة لم تشملها البنود التي ألغيت عام 1996م طبقًا لترتيبات اتفاقية أوسلو، على أن «الفلسطينيون هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين حتى عام 1947م، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو فلسطيني» (الميثاق الوطني الفلسطيني، 1968، مادة 5).

ويتبين للباحثان بأنه طبقاً لهذه المادة من الميثاق يعتبر اللاجئين الفلسطينيين، والفلسطينيين بوجه عام، هم المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين وحدودها طبقًا لحدود الانتداب البريطاني، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها هو مواطن «فلسطيني الجنسية».

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

كان الجانب الفلسطيني في المحادثات المتعددة الأطراف التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام 1991م، قد قدم تعريفًا للاجئ الفلسطيني؛ وهو «اللاجئون الفلسطينيون هم كل الفلسطينيين أو نسلهم الذين طردوا أو أجبروا على مغادرة بيوتهم في الفترة ما بين قرار التقسيم رقم (181) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947م، وبعد حرب عام 1948م (الشيب والناصري،2017).

وتعتمد الدراسة تعريفها الإجرائي للاجئ الفلسطيني؛ وهو «كل فلسطيني فرَّ من محل إقامته الطبيعي في فلسطين بسبب هجوم العصابات الصهيونية على القرى والمدن الفلسطينية والتي سميت بحرب عام 1948م، وما بعدها، ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى وطنه»، ويبقى هذا اللاجئ محتفظًا بصفة اللجوء إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي، مهما طال أمد اللجوء من الأجيال.

وهذا يعني أي إنسان أخرج من داره يعد لاجئًا، وهذا ينطبق على الفلسطينيين الذين أخرجوا بعد حرب عام 1948م، وحرب عام 1967م، وينطبق على جميع الفلسطينيين بين هذين التاريخين، أو بعد هذا التاريخ، لأن قسمًا من الفلسطينيين أبعدوا عن أرضهم بعد حرب عام 1967م.

أما عن التحديد الجغرافي للاجئين الفلسطينيين؛ فهي كالآتي:

- اللاجئون الفلسطينيون ليسوا هم جميع الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين فقط؛ إذ إن هناك لاجئين فلسطينيين مقيمين داخل فلسطين.
- ليس كل اللاجئين الفلسطينيين هم اللاجئون الذين هجروا وأخرجوا من بيوتهم عام 1948م، لأن هناك لاجئين هجروا وأخرجوا من بيوتهم عام 1967م، أو خرجوا لأسباب مختلفة ومنعوا من العودة.
- ليس اللاجئون الفلسطينيون فقط هم اللاجئون الذين يعيشون في الضفة والقطاع وخارج فلسطين، وإنما هناك لاجئون فلسطينيون يقيمون داخل فلسطين المحتلة عام 1948م.
- الشعب الفلسطيني خارج فلسطين هو عبارة عن مزيج بين لاجئي فلسطين عام 1948م، وعام 1967م وليس فقط من لاجئي عام 1948م.

وتشير الدراسة إلى أن أهم ما يميز مشكلة اللاجئين الفلسطينيين هي (صالح، 2013: 30):

- إن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو أكبر عدد من اللاجئين بالنسبة إلى شعبهم، بنسبة (57%) من أبناء الشعب الفلسطيني –كما ذكرت الدراسة– والتي تعد أكبر حالة تشريد لشعب من أرضه في العالم مقارنة بأي بلد حدث فيها حالة تهجير للاجئين في العالم.
- المدة الزمنية للاجئين الفلسطينيين تعد أطول مدة زمنية، كما أنها أكبر مشكلة للاجئين في التاريخ الحديث لم يتم حلها، فهذه المشكلة عمرها أكثر من (75) عامًا، بينما معظم أو جميع مشاكل اللاجئين قد تم حلها، أو فتح المجال لحلها مثل لاجئي أفغانستان، والبوسنة، والصومال، والأرمن وغيرهم.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- إن قضية اللاجئين الفلسطينيين مدعومة بإجماع دولي، بمعنى أنها ليست مجرد رغبة فلسطينية فقط، بل هناك إجماع في المؤسسات الدولية على حق العودة، وقد صدر في قضية اللاجئين الفلسطينيين عدد كبير من القرارات الدولية والإقليمية تفوق القرارات التي صدرت بحق أي لاجئين في العالم، حيث أعيد مثلًا التأكيد على قرار رقم (194) بشأن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى أرضهم وديارهم التي شردوا منها.

ومما سبق؛ يتضح للباحثان بأن أهمية مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تكمن في طبيعتها، فهي قضية تتعلق بحقوق الإنسان الأساسية، لعدة ملايين من البشر يشكلون الجسد الأساسي لشعب بأكمله، مما يكسب القضية أبعادًا اجتماعية وإنسانية وأخلاقية، تفوق في بعض الأحيان أبعادها السياسية والقانونية والاقتصادية، مع التسليم بتشابك كل هذه الأبعاد وتداخلها، ولهذا؛ فإن مشكلة اللاجئين يمكن اعتبارها جوهر القضية الفلسطينية، ومن غير المتصور أن تتم أي تسوية للقضية الفلسطينية، دون أن يوجد حلًا عادلًا لها.

رابعًا: اللاجئين الفلسطينيين في القرار رقم (194)

تأسست وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بالقرار رقم (302) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 8 كانون الأول/ ديسمبر عام 1949م، ارتباطًا بقرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (194) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 كانون الأول/ ديسمبر عام 1948م.

ورد في القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) تعريفًا مطابقًا لتعريف «الأونروا»؛ إذ جاء في هذا القرار بأن اللاجئ الفلسطيني هو «الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع الصراع الإسرائيلي– العربي عام 1948م، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته (الشيب والناصري، 2017)، والذي أكد –أيضًا–على حق العودة والتعويض واستعادة الممتلكات للاجئين الفلسطينيين، فقد تضمن القرار في ديباجته والفقرة (5) والفقرة (20) الإشارة إلى تطبيق القرار (194) (عدوان، 2009).

مما يعني بأن إنهاء عمل «الأونروا» يجب أن يكون مرتبطًا بتطبيق قرار حق عودة اللاجئين الفلسطينيين رقم (194)، لكن الموقف الأمريكي لا ينطلق من هذه الفرضية بل ينطلق من ضرورة إنهاء قضية اللاجئين بطرق مختلف لتسهيل الوصول إلى تسوية سياسية، تضمن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، كما سيأتي في المبحث الثاني من الدراسة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

المبحث الثاني: السياسات الأمريكية لتغيير صفة اللاجئ الفلسطيني

يتغير موقف الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بحسب الإدارة الحاكمة والسياسات التي تتبعها، ومع ذلك؛ فقد اتسم موقفها بشكل عام على دعم إسرائيل، والضغط على القيادة الفلسطينية للتعامل مع المشروع الأمريكي– الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين.

لكن مع دخول إدارة الرئيس «ترامب» البيت الأبيض أشتد الموقف الأمريكي المعادي لقضية اللاجئين في محاولة منها لتصفية القضية عبر الضغط على «الأونروا» ومحاولة إنهاء عملها، لقد شّكل الموقف الأمريكي الجديد الذي أعلنت عنه إدارة الرئيس «ترامب» بتخفيض تمويل «الأونروا» ومن ثم وقف التمويل بشكل عام تحدٍ كبير أمام استمرار عمل المنظمة، فالموقف الأمريكي وضع عدة عقبات أمام استمرار عمل «الأونروا» باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل أكبر ممول لخدمات «الأونروا» الصحية والتعليمية والبيئية.

تسعى الدراسة في هذا المبحث إلى استيضاح موقف إدارة الرئيس الأمريكي السابق «دونالد ترامب» تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل عام، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» بشكل خاص، والانعكاسات السياسية والتي ترتبت على هذه القرار، ومحاولة إدارة الرئيس «ترامب» إعادة تعريف اللاجئ الفلسطيني من المنظور الأمريكي الجديد له، وذلك من خلال توضيح الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومحاولات إدارة الرئيس «ترامب» تصفية قضية اللاجئين، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في «صفقة القرن».

أولاً: الموقف الأمريكي العام من قضية اللاجئين الفلسطينيين

يعد ملف اللاجئين وحق العودة هو أحد أهم الملفات في القضية الوطنية الفلسطينية والذي يتعرض لمخاطر مستجدة بفعل سياسة الإدارة الأمريكية التي اشتدت شراسة في عهد الرئيس «ترامب»، ومازال الضغط الأمريكي قائمًا على القيادة الفلسطينية للتعامل مع المشروع الأمريكي– الإسرائيلي لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين (عدوان، 2009).

قُدّمت العديد من المشاريع الأمريكية التي ترمي إلى تصفية قضية اللاجئين على امتداد أكثر من نصف قرن باستهداف المكانات الثلاث وهي: اللاجئ، والمخيم، والأونروا، التي ينهض عليها حق العودة، كما ترمي إلى استكمال شروط تنفيذ مخطط التوطين والتهجير، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية ومن منطلق ادعاء الحرص على الشعب الفلسطيني ومصالحه للمس بمكانة اللاجئ الفلسطيني القانونية–السياسية، التي مازالت مصانة من خلال الوثائق الدولية والفلسطينية، ومن خلال التعامل الدولي الذي ما يزال يميل إلى احترام القواعد القانونية التي تعطي اللاجئ الفلسطيني حق التمتع بوضعيته ومكانته القانونية.

وضع وزير الخارجية الأمريكية السابق «سايرونس فانس» عام 1969م مشروعًا لتوطين

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

اللاجئين، الذين كان عددهم آنذاك مليون ونصف المليون في الأردن وسوريا ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة، وينص المشروع على إنشاء صندوق دولي بميزانية مقدارها (3) مليار دولار لتوطين (700) ألف في الأردن، و(500) ألف في سوريا، وتفريغ لبنان من اللاجئين الفلسطينيين، كما تدفع تعويضات لأصحاب الأملاك، وفقًا للجداول التي وضعتها لجنة التقديرات العامة لعام 1950م، وتسهم في دفع الأموال كل من الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا الغربية، وفي عام 1973م أدخل هنري كيسنجر تعديلات على المشروع بحيث يتم توطين ثلثي اللاجئين في الأردن، والثلث الباقي في سوريا، وتدفع التعويضات لأصحاب الأملاك التي استولت عليها إسرائيل (السهلي، 2020).

انطلقت الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع القضية الفلسطينية بشكل عام من خلال مجموعة من المحددات، ومن بينها (عدوان، 2009):

- الحفاظ على المصالح الأمريكية في المنطقة، وأهمها استمرار تدفق النفط للحفاظ على الأسواق العالمية.
- احتواء المنطقة ضمن ترتيبات أمنية محددة، تهدف إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار الدولي والإقليمي.
- العمل على إزالة أسباب التوتر في المنطقة من خلال طرح مجموعة من المبادرات السياسية.
- التعاون مع حلفائها الدوليين والإقليميين للحفاظ على الاستقرار في المنطقة.

وضعت إدارة الرئيس الأمريكي السابق "رونالد ريغان" عام 1987م مشروعًا لحل قضية اللاجئين، يتضمن إنشاء صندوق دولي لتوطين اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا، بحيث تقام لهم مستوطنات حديثة تدفع تكاليفها من الصندوق الدولي بإشراف لجنة تعينها هيئة الأمم المتحدة، أما أصحاب الأملاك فتدفع لهم تعويضات عن أملاكهم تحدد قيمتها لجنة دولية مؤلفة من خبراء.

يلاحظ المتابع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وموقفها من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص أنها اتسمت بسمات أساسية في الفترة (1948م–2017م)، حيث يمثل موقف الإدارات الأميركية المتعاقبة من قضية اللاجئين بشكل خاص انعكاسًا لمدى العلاقة مع "إسرائيل"، فكلما توطدت علاقة الإدارة معها تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

يمكن القول إنه منذ إدارة الرئيس الأميركي السابق "هاري ترومان" في الفترة (1945م–1953م)، بقيت القضية الفلسطينية ومن ضمنها قضية اللاجئين، أسيرة الصراع الدائر بين قوى الضغط المؤيدة لإسرائيل والإدارات الأميركية المتعاقبة لجهة دعم المواقف الإسرائيلية على مستويات مختلفة اقتصادية وسياسية ودبلوماسية (السهلي، 2022).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

ثانيًا: محاولات إدارة الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" تصفية قضية اللاجئين

تعد التحولات الدراماتيكية نادرة في السياسة الخارجية الأمريكية، لكن أحد الأمثلة التي لا يمكن إنكارها هو قرار إدارة الرئيس "ترامب" بوقف تمويل "الأونروا"، وهي الوكالة الرئيسية التابعة للأمم المتحدة التي تقدم المساعدات للفلسطينيين منذ تأسيسها عام 1949م، والتي تقوم بدور المساعدة والحماية الاجتماعية لحوالي (5) ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملياتها الخمس، وهي: الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية، وقطاع غزة.

كان التمويل الأمريكي يهدف إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع الفلسطيني من خلال تقديم المساعدات، وتوفير أكثر من ثلث تمويل ميزانية "الأونروا"، حيث يتوافق قرار خفض التمويل لها مع منظور إدارة الرئيس الأمريكي السابق "ترامب" الأوسع في السياسة الخارجية، كتخفيض الدعم للسياسة التجارية والأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، حيث يصر الرئيس "ترامب" على أن المساعدات الخارجية يجب أن تفيد الولايات المتحدة الأمريكية بطريقة أكثر جوهرية من مجرد الحفاظ على الاستقرار.

أعلنت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) في كانون الأول/ ديسمبر عام 2017م عن وثيقة ادعت بأنها قانونية من (20) صفحة تحت عنوان "توجيهات وإرشادات حول الحماية الدولية" تتضمن (50) توصية، حيث تم إعداد الوثيقة بالتعاون بين "الأونروا" والمفوضية، وقد عرضت الوثيقة آليات انتقال خدمات "الأونروا" إلى المفوضية حين عدم حصول اللاجئ الفلسطيني على المساعدات الإنسانية والحماية من "الأونروا"، وهو الذي يعزز تنفيذ الفقرة الثانية من البند الأول لتأسيس المفوضية عام 1950م، وتقترح خطوات استيعاب خدمات اللاجئين الفلسطينيين فيها بدل "الأونروا".

تعد هذه الوثيقة بمثابة وثيقة سياسية، وهي بعيدة كل البُعد عن الموضوعية القانونية، وقد صيغت بإتقان، وحينها لم يصدر مواقف أو تعليقات رسمية حول هذه الوثيقة سواء فلسطينية أو عربية أو إسلامية أو من الدول المضيفة (صيدا، 2018).

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتقليص مساعداتها للأونروا في 16 كانون الأول/ يناير عام 2018م، حيث قامت بتجميد نحو (300) مليون دولار من أصل مساعدتها لها، والبالغة (365) مليون دولار، حيث تسبب ذلك الإجراء بمفاقمة الأزمة المالية التي كانت تعاني "الأونروا" أصلاً، مما تسبب باتخاذ إدارة "الأونروا" عدة قرارات أدت إلى تقليص خدماتها في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، واعتبرت "الأونروا" هذه الأزمة المالية بفعل تقليصات الولايات المتحدة الأمريكية لدعمها هي "الأكبر في تاريخها".

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قررت الإدارة الأمريكية في 3 آب/ أغسطس عام 2018م قطع كافة مساعداتها المالية للأونروا، حيث قالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية "هيذر ناورت": إن الولايات المتحدة الأمريكية قررت عدم تقديم المزيد من المساهمات للأونروا بعد الآن، وأضافت بأن الولايات المتحدة الأمريكية حذرت مسبقًا من أنها "لن تتحمل القسم الكبير من هذا العبء بمفردها"، وقد اعتبر الفلسطينيون ذلك القرار "تصعيدًا أميركيًا خطيراً ضد الفلسطينيين يهدف لشطب حق العودة، وإغلاق قضية اللاجئين" (أبو كريم، 2019).

وكشفت مجلة "فورين بوليسي" الأميركية، في 4 من آب/ أغسطس 2018م أن إدارة الرئيس "ترامب" بدعم من صهره ومستشاره "جاريد كوشنير"، وأعضاء في الكونغرس الأمريكي، يعملون على إنهاء وضعية "اللاجئ" لملايين الفلسطينيين من أجل وقف عمل "الأونروا"، ونقلت المجلة، عن مسؤولين أميركيين وفلسطينيين (لم تكشف عنهم) أن تلك المساعي تهدف إلى "إزاحة هذه القضية عن الطاولة في أي مفاوضات محتملة بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، وأضافت المجلة بأن هناك مشروع قانون على الأقل يتم طرحهما في الكونغرس من أجل دفع هذه المسألة؛ وقالت المجلة إنها حصلت على رسائل بريد إلكتروني تداولها "كوشنير" مع مسؤولين في الإدارة الأميركية، دعا فيها صراحة، إلى "ضرورة وقف عمل مؤسسة الأونروا (زقوت، 2018: 3).

ووفقا لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، فقد دعا «كوشنير» إلى «بذل جهد صادق لعرقلة عمل «الأونروا»، والتخلص بهدوء منها، وتأتي مبادرة «كوشنير» في إطار حملة أوسع نطاقًا من جانب إدارة الرئيس الأمريكي السابق «ترامب» وحلفائها في الكونغرس لتجريد الفلسطينيين من وضعهم كلاجئين في المنطقة، وإخراج قضيتهم من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين (أبو كريم، 2019).

وقالت صحيفة «يسرائيل هيوم» العبرية أيضًا في 30 من تموز/ يوليو عام 2018م أن عضو الكونغرس الأميركي عن الحزب الجمهوري «داغ لمبورن» يسعى لسن قانون جديد يعتبر فيه أن عدد اللاجئين الفلسطينيين ينحصر فقط في الجيل الأول، فيما تتوارث أجيال الفلسطينيين صفة اللجوء، وتنسب الصحيفة لمصادر في الكونغرس أن العدد سينحصر في (40) ألف فقط منذ حرب عام 1948م، من أصل مسجلين في «الأونروا»، وهو رقم غير واقعي وقليل جدًا مقارنة بمعطيات اللاجئين المسجلين في «الأونروا» والبالغ عددهم حوالي (6) مليون لاجئ فلسطيني.

يهدف «لمبورن» إلى تخفيض الدعم الأميركي للأونروا، عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني بمن تشردوا خلال النكبة فقط، واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة، حيث يقول «لمبورن»: إن خلفية القانون الجديد مرتبطة بالاختلاف في تعريف الأمم المتحدة بين اللاجئ الفلسطيني، وبين باقي اللاجئين في العالم الذين تتولى رعايتهم منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة غير «الأونروا» (زقوت، 2018: 2).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

يرى العديد من مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية بأن «الأونروا» أبقت على قضية اللاجئين الفلسطينيين، وأدامت الآمال بين الفلسطينيين في المنفى بأنهم قد يعودون يومًا ما إلى ديارهم، وهو احتمال تستبعده إسرائيل بشكل قاطع، حيث يشير منتقدو «الأونروا» بشكل خاص إلى سياستها في منح وضع اللاجئين الفلسطينيين ليس فقط لأولئك الذين فروا من فلسطين منذ عام 1948م، بل إلى أحفادهم أيضًا، وهو ما سيرفع عدد اللاجئين إلى أكثر من (6) ملايين لاجئ، يعيش ثلثهم تقريبًا في المخيمات الفلسطينية في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة، لذلك؛ فإن إدارة الرئيس «ترامب» مستعدة لإعادة صياغة شروط قضية اللاجئين الفلسطينيين لصالح إسرائيل، عبر تقليص الدعم عن «الأونروا» ومحاولة إبعادها، كما فعلت في اعترف الرئيس «ترامب» بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل (وكالة سما الإخبارية، 2018).

بدأت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس «ترامب» إجراءاتها العملية بتقليص المساعدات الأمريكية ثم تلتها قطع المساعدات كليًا بالإضافة لحديثها عن تقليص عدد اللاجئين الفلسطينيين الى نصف مليون لاجئ، ثم توقفت الحملة الهجومية على «الأونروا» ضمنيًا، فعند متابعة هذه الخطوات يتضح أنها تميزت بالتدرج والمرحلية والتخطيط المسبق، وهي مرتبطة بجدول زمنى محدد لاستكمال تحقيق بقية الأهداف التي سعت اليها الإدارة الامريكية والتي أعلنت عنها، ومنها إنهاء عمل «الأونروا» بشكل كلى، لذلك؛ تجد الدراسة بأن التحديات التي يمثلها الموقف الأمريكي بوقف الدعم المالي من جانب، والتقليصات التي تقوم بها «الأونروا» من جانب آخر يمكن حصرها في النقاط الآتية (زقوت، 2018: 8):

- نجاح إدارة الرئيس "ترامب" في إعادة تعريف اللاجئ يمكن أن ينسف قضية اللاجئين الفلسطينيين من جذورها، ويؤدي إلى حصر عدد اللاجئين في (40) ألف فقط، واسقاط صفة اللاجئ عن أكثر من (6) مليون فرد في داخل فلسطين وخارجها.
- وقف خدمات "الأونروا" سيؤدي إلى تفكيك الكتلة السكانية في المخيمات الفلسطينية، وإلى موجات هجرة جماعية خارج فلسطين، وخارج مخيمات اللجوء.
- وقف تمويل "الأونروا" سيؤدي إلى ضرب الأمن والاستقرار في المنطقة، وستكون هناك تداعيات أمنية وسياسية في المناطق الخمس للأونروا: سوريا والأردن ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة.
- وقف التمويل الأمريكي يمكن أن يؤدي في حالة استمراره وعدم القدرة على سد العجز إلى انهيار "الأونروا" بشكل كامل أو بشكل جزئي، عبر توقفها عن تقديم الخدمات.

ثالثًا: صفقة القرن وقضية اللاجئين الفلسطينيين

بعد تولي الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" مقاليد الرئاسة الأمريكية عام 2017م، أعلن عن نيته للتوصل إلى صفقة نهائية للصراع في الشرق الأوسط، خاصة الصراع الإسرائيلي-العربي، حيث كلَّف "جاريد كوشنير" للقيام بهذه المهمة، وفي نيسان/ إبريل عام 2017م التقى

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

الرئيس "ترامب" بالرئيس المصري "عبد الفتاح السيسي" الذي دعم جهود الإدارة الأمريكية في حل الصراع الإسرائيلي– العربي، كما أطلق على الصفقة عدة مسميات مثل: "صفقة الحل النهائي" و"صفقة ترامب" و"صفقة الصفقات" و"صفقة القرن" أو "مؤامرة القرن"، كما حددت الولايات المتحدة الأمريكية عدة مواعيد للإعلان عن الصفقة، لكنها لم تطرحها رسميًا إلّا بنهاية شهر أكتوبر 2018م.

تتناقض "صفقة القرن" مع قرارات الأمم المتحدة (242) و (338) و (194)، التي تنص على انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967م، كوسيلة لتعزيز السلام بين الجانبين، ويشكل رفض إسرائيل الانسحاب من هذه الأراضي تمرد وإهمال للقرارات الدولية، كما أنه يحرم اللاجئين الفلسطينيين من حق تقرير مصيرهم، حيث وصفت "صفقة القرن" بأنها الترجمة الأمريكية لوعد بلفور، حيث تضمنت صفقة الرئيس "ترامب" بنودًا لتصفية القضية الفلسطينية، وفي المقدمة منها قضية اللاجئين الفلسطينيين، فقد أكدت أنه لن يكون هناك أي حق في العودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في المناطق التي أنشئت عليها إسرائيل، حيث ركزت الصفقة على عدة نقاط تمهيدية لتنفيذها؛ أهمها (أبو داير، 2023):

- نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى مدينة القدس، واعتبارها عاصمة لإسرائيل.
- تقليص الدعم المالي للأونروا، والضغط لإلغائها.
- إسقاط صفة لاجئ عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين، واعتبار صفة اللاجئ لا تورث.

وتستند الخطة إلى عدة نقاط جوهرية؛ وهي:

- إن أرض فلسطين التاريخية "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وأن تطلعات إسرائيل بهذا الشأن تطلعات مشروعة تمامًا، والوجود البشري الفلسطيني على هذه الأرض هو وجود طارئ له تطلعات، ولكن لهذه التطلعات سقفًا وحدودًا لا يجب أن تمس أو تنتقص من الحق التاريخي لليهود.
- إن أي تسليم من جانب إسرائيل بأي حق من حقوق الفلسطينيين المكفولة بقرارات الشرعية الدولية هو تنازل إسرائيلي.
- تنص الخطة فيما يتعلق بالأمن بأن "تكون حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الهجرة إلى دولة فلسطين محدودة وفقًا لبعض الترتيبات الأمنية، وألّا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين، أو تزيد من المخاطر الأمنية على إسرائيل".
- إن أبرز مثال على ذلك، ما تتضمنه الخطة بشأن ما تسميه "هجرة الفلسطينيين إلى دولة فلسطين"، حيث تعتبر تجاوز سقف معين لعدد السكان الفلسطينيين حتى في دولة فلسطين هو تهديد للأمن الإسرائيلي، وهذا السقف تحدده إسرائيل لوحدها دون أي طرف آخر (وكالة وفا للأنباء، 2023).

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- تمارس الخطة تحايلًا على المجتمع الدولي والتفافًا إسرائيليًا- أمريكيًا على فعل التشريد القسري الذي مارسته العصابات الصهيونية على شعب فلسطين المستقر في أرضه منذ آلاف السنين، وذلك بمساواتها بين حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا بطريقة منهجية من ديارهم بالقوة وبين اليهود الذين خرجوا من الدول العربية.
- تتخلى الخطة عن حق التعويض كالتزام دولي وتُحيله إلى صندوق ائتماني يتم السعي لجمع الأموال له بصورة طوعية، ويتم توزيع التعويضات ضمن سقف المبلغ الإجمالي للأموال التي يتم جمعها.
- نصت الخطة أنه عند توقيع اتفاق السلام فإن كلًا من وضع اللاجئ الفلسطيني ووجود "الأونروا" ووجود المخيمات سيتم إلغاؤها.
- تدعو الرؤية إلى التخلي عن تعريف اللاجئ وصفته فور إصدارها، وذلك بحجة أن تعريف "الأونروا" للاجئين بما يشمل نسلهم أدى إلى تفاقم الأزمة، ولكن هذا هو الأمر الطبيعي الذي يسري على حالات كل اللاجئين من جميع أنحاء العالم، فعندما تعالج مشكلة اللاجئ يشمل هذا العلاج بصورة طبيعية أفراد عائلته كما نصت عليه الأعراف الدولية (لاشين، 2020: 30).

يتبين بأن خطة الرئيس السابق "ترامب" احتوت على عدة خيارات للاجئين الفلسطينيين الذين يبحثون عن مكان إقامة دائم في الدول المضيفة التي يتواجدون بها بما يخضع لموافقة الدول ذاتها، والتي من أهمها قبول (5) آلاف لاجئ سنويًا على مدى عشر سنوات، بواقع (50) ألف لاجئ فلسطيني في بعض الدول التي توافق على المشاركة في إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين، وتشير بنود الصفقة أيضًا إلى تفكيك المخيمات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، عبر استبدالها بتجمعات سكنية جديدة، كما تضمن إعلان الرئيس "ترامب" إنهاء عمل "الأونروا"، وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية، ويمتد ذلك إلى شطب القرار رقم (194)، وتاليًا حق العودة لأكثر من (6) ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم ووطنهم الوحيد فلسطين (السهلي، 2020).

لا تكتفي الخطة بصرف النظر عن عودة اللاجئين إلى الأراضي الخاضعة للسيادة الإسرائيلية، بل تضع قيودًا على عودة اللاجئين إلى أراض الدولة الفلسطينية المزعومة، وتربط ذلك بموافقة إسرائيل وفقًا لاعتباراتها الأمنية، حيث تضمن الخطة بأن "يتم الاتفاق على معدل حركة اللاجئين من خارج غزة والضفة الغربية إلى دولة فلسطين من قبل الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي، بحيث لا يتجاوز معدل الدخول قدرة استيعاب البنية التحتية واقتصاد دولة فلسطين أو يزيد من المخاطر الأمنية على إسرائيل" (وكالة وفا للأنباء، 2023).

يتبين للباحثان بأن إعلان الرئيس "ترامب" تضمن إنهاء عمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وتحويل مسؤولياتها إلى الحكومات المعنية، ويمتد ذلك إلى شطب القرار

رقم (194) الخاص بحق العودة لأكثر من (6) ملايين لاجئ فلسطيني إلى ديارهم ووطنهم الوحيد فلسطين، حيث تورد الخطة بأن "ينص اتفاق السلام الفلسطيني الإسرائيلي على إنهاء جميع المطالبات المتعلقة بوضع اللاجئ أو الهجرة، وأن يكون هناك حق عودة أو استيعاب أي لاجئ فلسطيني في إسرائيل، والأفراد الذين استقروا بالفعل في مكان دائم يكونون مؤهلين لإعادة التوطين ومؤهلين فقط للحصول على تعويض" وفق ما هو موضح في بند الخيارات والتعويضات، كما تضمنت الخطة بأنه "لدى توقيع الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني، سيتم إنهاء المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين، وإنهاء عمل "الأونروا"، وإزالة المخيمات الفلسطينية، وإقامة مساكن دائمة للاجئين".

الخاتمة

مما سبق؛ يتضح للباحثان بأن قرار الرئيس الأمريكي السابق "دونالد ترامب" بوقف تمويل "الأونروا" يهدف إلى تصفيتها، أو دفعها للانهيار، عبر وقف تمويلها لإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين، وللأبد، بهدف تمرير "صفقة القرن"، عبر انتهاج سياسة تقوم على وقف الدعم، وإعادة تعريف "اللاجئ الفلسطيني" بالمنظور الذي تحدده هذه الصفقة، وتحويل هذا الملف لمفوضية شؤون اللاجئين في الأمم المتحدة، وتقديم المساعدات المباشرة للدول التي تحتضن اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات التي على أرضها، الأمر الذي قوبل بالرفض التام من قبل الشعب الفلسطيني.

أثبتت ما يسمى بـ "صفقة القرن" ودون أدنى مجال للشك بأن إدارة "ترامب" تجاوزت جميع القرارات الدولية التي تنص على أن مدينة القدس تخضع لإدارة دولية، ولا يجوز تغيير واقعها إلّا بقرار دولي من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، خاصة وأن السلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني لم يوافق عليها، خاصة قرار نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس، وعدم الاعتراف بحل الدولتين، وعدم الاعتراف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم حسب ما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194)، لتمرير السياسات الأمريكية في عملية تغيير صفة اللاجئ الفلسطيني، واستكمالًا لمسلسل النكبة الفلسطينية عام 1948م.

النتائج

- إن القرارات الذي اتخذتها إدارة الرئيس "ترامب" بوقف عمل "الأونروا" وضعت منظمة الأمم المتحدة والقضية الفلسطينية أمام تحديات مصيرية ومعقدة، فالقرار الأمريكي بوقف تمويل المنظمة التي تعُني بشؤون اللاجئين يعتبر تسييس صارخ للمساعدات الإنسانية، كما يهدد القرار بإضافة المزيد من الوقود إلى واحد من أكثر الصراعات قابلية للاشتعال في العالم، ويضع تحديات جمّة أمام قدرة "الأونروا" على تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين خلال السنوات القادمة.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

- إن الموقف الأمريكي جاء متماشيًا مع الرؤية الإسرائيلية بتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما حاولت إدارة الرئيس "ترامب" تصفية قضية القدس، إلّا أن الموقف الفلسطيني الرسمي والشعبي والموقف العربي الإسلامي والدولي الداعم "للأونروا" ساهم في استقرارها نوعًا ما، وعدم دفعها للانهيار الذاتي، لكن هذا لا يعني انتهاء الأزمة، فقد يكون ما حدث مجرد مقدمة لما قد يحدث في المستقبل، خاصةً إذا استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الضغط على دول العالم في عدم تمويل "الأونروا" بهدف دفعها للانهيار، الأمر الذي يتطلب عمل سياسي ودبلوماسي لتوفير موازنة "الأونروا".
- إن طبيعة الخطوات الأمريكية ربما لم تستكمل بعد، وأن استكمالها مرتبط بخطة وجدول زمني كي يعطى فرصة لتدارك ردت الفعل وتهيئة فكرة إنهاء عمل "الأونروا" عند جموع اللاجئين الفلسطينيين، وربما لا تنتظر الإدارة الأمريكية تنفيذ انسحاب هادئ للأونروا من خلال تقليص الخدمات ولدواعي شح الموارد المالية، وصولًا للانتهاء الذاتي، بل ربما تسعى لتنفذ العديد من الاجراءات والقرارات القاضية بإنهاء "الأونروا".
- ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ورئيسها السابق "دونالد ترامب" الشرعية الدولية ووقفت كعادتها إلى جانب إسرائيل على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حق عودة اللاجئين، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

التوصيات

وفي ضوء ما تقدم من نتائج؛ يمكن للباحثان التأكيد على التوصيات الآتية:

- هناك ضرورة ماسة لإيجاده جبهة قوية ووطنية وتشمل الكل الفلسطيني لمواجهة كل الاحتمالات الحاضرة والمحتملة القاضية بإنهاء عمل "الأونروا" وتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- السعي الدائم لدعم ميزانية "الأونروا" من خلال حث جميع الاطراف العربية والدولية، وذلك من خلال عقد مؤتمرات طارئة وشبه دورية لبحث سبل وآليات دعم "الأونروا".
- تفعيل وتحريك الإعلام الفلسطيني والعربي والدول المساندة والداعمة للقضية الفلسطينية لصالح تدويل قضية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم بالحماية والإغاثة والرعاية الدولية لحين ايجاد حل دائم لقضيتهم بالعودة.
- زيادة تفعيل دائرة شؤون اللاجئين التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية ضمن مناطق "الأونروا" الخمس، مع تفعيل قوي للدور القانوني للدفاع حقوق اللاجئين، وتفعيل دور اللجان الشعبية لتشكيل حراك شعبي يمكن أن يكون جاهز للرد على أي التفاف أو إنهاء لعمل "الأونروا" وقضية اللاجئين.
- تحفيز المختصين والخبراء والباحثين نحو الدراسات الاستراتيجية الخاصة بشؤون اللاجئ الفلسطيني ومجمل أوضاعه وظروف حياته، كبديل عن الدراسات المعرفية أو التاريخية، فمن شأن هذه الدراسات أن تساهم في ايجاد حلول للقضايا التي يعاني منها اللاجئ الفلسطيني، بالإضافة لتحليل مسبق لمجمل السياسات التي يمكن أن تواجه قضية اللاجئين سياسيًا وقانونياً.

https://journal.pass.ps « DOI: 10.36554/1796-008-002-002 « ISSN (Print): 2518-5756 « ISSN (Online): 2707-4854

قائمة المراجع

أولًا: المراجع العربية

ابن منظور، جمال الدين (د/ت). لسان العرب، بيروت: دار صادر.

أبو حسونة، محمد (2016). فاعلية برنامج إرشادي يستند إلى استراتيجيتي النمذجة المعرفية ولعب الدور في تحسين توكيد الذات للمراهقين اللاجئين السوريين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

أبو داير، عبد الله (2023) صفقة القرن الإرهاصات والمتغيرات، استرجعت بتاريخ 2023/5/29، من: https://2u.pw/aCITVmM

أبو كريم، منصور (2019): التداعيات السياسية لقرار إدارة الرئيس ترامب وقف تمويل الأونروا على مستقبل عمل المنظمة، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، (54-55): 153-173.

الأمم المتحدة (2023). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، استرجعت بتاريخ 17 نيسان 2023، من: https://2u.pw/xpaCxN

الجزيرة (2016). حق اللجوء، استرجعت بتاريخ 12 نيسان 2023، من: https://2u.pw/aMpDGg

رضا، أحمد (1958). معجم متن اللغة، المجلد (5)، بيروت: منشورات دار مكتبة الحياة.

زقوت، علاء (2018). مستقبل عمل وكالة الغوث في ظل الموقف الأمريكي الجديد، غزة، فلسطين: مركز رؤية للدراسات والأبحاث.

سايغي، وداد (2016): اللاجئ الإطار القانوني والمفهوم، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة- الجزائر، (4): 495-503.

السهلي، نبيل (2022). الإدارات الأميركية والقضية الفلسطينية، استرجعت بتاريخ 18 آذار 2023 ، من: https://2u.pw/71VOcbL

السهلي، نبيل (2020). صفقة القرن مشروع لتصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين، استرجعت بتاريخ 2 أيار 2023، من: https://2u.pw/HaDWuKb

الشريف، محمد (2016). قضية اللاجئين الفلسطينيين 1947-1967، مجلة بحوث الشرق الأوسط، 4 (38): 391-406.

شعبان، عبد الحسين (2013). اللاجئون في العالم معاناة إنسانية ونقص بآليات الحماية، استرجعت بتاريخ 14 نيسان 2023، من: https://2u.pw/TlfwlU

الشيب، هادي، وناصري، سميرة (2017): مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي اللاجئين الفلسطينيين والسوريين أنموذجًا، مجلة العلوم السياسية والقانون،لمركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (1): 224-248.

صالح، محسن (2013). قضية اللاجئين الفلسطينيين، بيروت: أكاديمية اللاجئين الفلسطينيين.

صالح، محسن (2022). القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

صيدا (2018). تقدير موقف إستراتيجي حول مستقبل الأونروا، استرجعت بتاريخ 14 نيسان 2023، من: https://2u.pw/871fMmX

عدوان، أكرم (2009). المواقف الأمريكية من قضية اللاجئين الفلسطينيين 1948-2007م، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، 11 (2): 177-206.

عطوي، جودت (2000). أساليب البحث العلمي مفاهيمه أدواته طرقه الإحصائية، عمّان: دار الثقافة والدار العلمية الدولية.

عليان، ربحي، وغنيم، عثمان (2000). مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عمايرة، نجاح (2018): مشكلات التعايش التي يواجهها الطلبة اللاجئون ودور كتب التربية الوطنية والمدنية في تعزيز قيم التعايش السلمي، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الغزالي، ناصر (2017). اللاجئون السوريون في تركيا ولبنان والأردن، استرجعت بتاريخ 12 نيسان 2023، من: https://2u.pw/A0nSxV

لاشين، جمال (2020). صفقة ترامب وضم الأراضي الفلسطينية لإسرائيل، غزة- فلسطين: مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق.

المعجم الوسيط. (2004). مَجْمع اللغة العربية، الإدارة العامة للمجمعات وإحياء التراث، (ط4)، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (2023). ما هي اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، استرجعت بتاريخ 25 نيسان 2023، من: https://2u.pw/rPhejG

مقدادي، محمد (2018). أثر اللجوء السوري في الجانب الاجتماعي والتربوي في الأردن ودور كتب التربية الوطنية والمدنية في التصدي لهذه المشكلة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد– الأردن.

المنجد في اللغة والأعلام (1992). (ط 32)، بيروت: دار المشرق.

موريس، بيني (2013). مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، (ج2)، (ترجمة: عماد عواد)، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

الميثاق الوطني الفلسطيني (1968). منظمة التحرير الفلسطينية.

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية "وفا" (2023). صفقة بين ترامب ونتنياهو لتصفية قضية وحقوق شعب فلسطين، استرجعت بتاريخ 11 نيسان 2023، من: https://bit.ly/3ZEfLOY

وكالة سما الإخبارية (2018). الكشف عن خطة كوشنير لإنهاء قضية اللاجئين والقضاء على الأونروا بصمت، استرجعت بتاريخ 18 أيار 2023، من: https://2u.pw/aCITVmM

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

Abu Dyer, Abdullah (2023). The deal of the century, precursors and variables, Retrieved on 292023/5/, from: https://2u.pw/aCITVmM

Abu Hassouna, M. (2016). The effectiveness of a counseling program based on cognitive modeling and role-playing strategies in improving self-affirmation for Syrian refugee adolescents, unpublished master's thesis, Yarmouk University, Jordan.

Abu Karim, M. (2019). The political repercussions of President Trump's administration's decision to stop funding UNRWA on the future of the organization's work, Journal of the Palestinian Planning Center, (5455-):153173-.

Adwan, A. (2009). American Positions on the Palestinian Refugee Issue 19482007-, Al-Azhar University Journal, Human Sciences Series, 11 (2): 177206-.

Amayra, N. (2018). Problems of Coexistence Faced by Refugee Students and the Role of National and Civic Education Books in Promoting the Values of Peaceful Coexistence, Unpublished PhD Thesis, Yarmouk University, Irbid- Jordan.

Atwi, J. (2000). Scientific Research Methods, Concepts, Tools, and Statistical Methods, Amman: House of Culture and International Scientific House.

Elian, R., & Ghoneim, Ot. (2000): Methods and Methods of Scientific Research Theory and Practice, Amman: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

Al-Ghazali, N. (2017). Syrian refugees in Turkey, Lebanon and Jordan, Retrieved on 42023/12/, from: https://2u.pw/A0nSxV

Ibn Manzoor, J. (d.t.). Lisan Al-Arab, (1), Beirut: Dar Sader.

Intermediate dictionary, (2004). The Arabic Language Academy, General Administration of Complexes and Heritage Revival, (4th Edition), Cairo: Al Shorouk International Library.

Lashin, J. (2020). The Trump Deal and the Annexation of the Palestinian Territories to Israel, Abdullah Al-Hourani Center for Studies and Documentation, Gaza-Palestine: Palestinian Labor and Planning Department.

Miqdadi, M. (2018): The impact of Syrian asylum on the social and educational aspect in Jordan and the role of national and civic education books in addressing this problem, an unpublished doctoral dissertation, Yarmouk University, Irbid- Jordan.

Morris, B. (2013). The Birth of the Palestinian Refugee Problem, Part Two, (Translated by: Emad Awwad), Cairo: The National Center for Translation.

Al-Munajjid in Language and Media, (1992): (Thirty-second edition), Beirut: Dar Al-Mashreq.

Palestinian National Charter (1968). The Palestine Liberation Organization.

Palestinian News and Information Agency "Wafa (2023). A deal between Trump and Netanyahu to liquidate the cause and rights of the people of Palestine, Retrieved on 112023/4/, from: https://bit.ly/3ZEfLOY

Reda, A. (1958): Lexicon of Matn al-Lugha, (5), Beirut: Dar Maktabat al-Hayat Publications.

Al-Sahli, N. (2022). American administrations and the Palestinian cause, Retrieved on 32023/18/, from: https://2u.pw/71VOcbL

Saida (2018). Estimating a strategic position on the future of UNRWA, Retrieved on 42023/14/, from: https://2u.pw/871fMmX

Al-Sahli, N. (2020). The deal of the century is a project to liquidate the Palestinian refugee issue. Retrieved on 22023/5/, from: https://2u.pw/HaDWuKb

Saigi, W. (2016): The Refugee Legal Framework and Concept, Journal of Human Sciences, Montouri Brothers University, Constantine – Algeria, (4): 495–503.

Saleh, M. (2013). The Palestinian Refugee Issue, Beirut :Palestine Refugee Academy.

Saleh, M. (2022). The Palestinian Cause: Its Historical Backgrounds and Contemporary Developments, Beirut :Al-Zaytouna Center for Studies and Consultations.

Sama News Agency (2018). Revealing Kushner's plan to end the refugee issue and eliminate UNRWA silently, retrieved on 52023/19/from: https://2u.pw/aCITVmM

Shaaban, A. (2013). Refugees in the world are human suffering and lack of protection mechanisms, retrieved on 42023/14/, from: https://2u.pw/TlfwlU

Al-Sharif, M. (2016). The Palestinian Refugee Issue 19471967-, Middle East Research Journal, Middle East Research Center, Ain Shams University (4) 38 : 391406-.

Al-sheb, H. & Nasseri, S. (2017). The Refugee Issue between the Legal Solution and the Political Reality, Palestinian and Syrian Refugees as a Model, Journal of Political Science, Arab Democratic Center for Strategic, Political and Economic Studies and Law, (1): 224248-.

Al-Jazeera (2016). The Right to Asylum, retrieved on 42023/12/, from: https://2u.pw/aMpDGg

United Nations High Commissioner for Refugees (2023). What is the 1951 Convention relating to the Status of Refugees?, 42023/25/, from: https://2u.pw/rPhejG

Universal Declaration of Human Rights (2023). retrieved on 42023/17/, from: https://2u.pw/xpaCxN

Zaqout, A. (2018). The future of UNRWA's work in light of the new American position, Gaza-Palestine: Vision Center for Studies and Research.